

وليد حباس*

الانقلاب الاستيطاني في الضفة الغربية: إدارة الاستيطان بدلاً عن الإدارة المدنية

الشاملة عليها؛ ٢) رفع عدد المستوطنين إلى مليون نسمة خلال العقد القادم؛ ٣) الجيش الإسرائيلي الذي يدير الأرض المحتلة، ومستشاروه القانونيون الذين "يغازلون" القانون الدولي، هي أطراف عفى عليها الزمن، وتمثل بنية بالية وغير قادرة على الوفاء بمتطلبات المرحلة الجديدة من النمو الاستيطاني. تنقل اتفاقية تقسيم الوظائف العديد من المسؤوليات والصلاحيات المتعلقة بشؤون الأرض المحتلة من يد الجيش إلى قيادة مستحدثة تضم طاقماً من المستوطنين المتشددين. وحسب الاتفاق، يتم استبدال الجيش بقيادة مدنية من المستوطنين على ثلاثة مستويات:

١. المستوى التنفيذي العملي، حيث تم استحداث منصب نائب رئيس الإدارة المدنية، يُعين فيه،

يمر المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية بتحويلات متسارعة منذ توقيع اتفاق تقسيم الوظائف بين وزير الدفاع يوآف غالنت والوزير الثاني في الوزارة نفسها بتسائيل سموتريتش في ٢٣ شباط ٢٠٢٣. استند هذا الاتفاق إلى أجنحة عمل معلنة لدى أحزاب اليمين الاستيطانية التي شكلت الائتلاف الحاكم في ٢٩ كانون الأول ٢٠٢٢، وهي أجنحة نضحت خلال السنوات السابقة داخل مراكز الأبحاث الإستراتيجية في أوساط المستوطنين^١ ونقاشات سياسية-نظرية لدى تيار الصهيونية الدينية المتشدد^٢. تقوم هذه الأجنحة على ثلاثة مبادئ: (١) التوجه نحو ضم الأراضي المصنفة "ج" وفرض تدريجي للسيادة الإسرائيلية

* باحث في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار».



■ سموتريتش: حقة استيطانية جديدة. (فلاش ٩٠)

بمصادرة الأراضي وبناء المستوطنات.
 ٣. المستوى المرجعي: من خلال إنشاء منصب وزير ثأن داخل وزارة الدفاع، يكون المرجعة الحكومية المدنية لدائرة الاستيطان، وليس القيادة الوسطى في الجيش الإسرائيلي كما كان معمولاً منذ العام ١٩٦٧. تقع هذه التحولات في خلفية الانقلاب الاستيطاني في الضفة الغربية منذ بداية العام ٢٠٢٣. فخلال العامين ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، كان المشهد على النحو التالي: (١) الإعلان عن تحويل ١٥ تجمعا استيطانياً إلى مستوطنات جديدة، (٢) الإعلان عن أراضي دولة جديدة بمساحات تعتبر الأكبر منذ توقيع اتفاق أوسلو، (٣) تخصيص ربع ميزانية المواصلات للمشروع الاستيطاني، (٤) فرض معالم السيادة الإسرائيلية على المنطقة المصنفة "ج"، (٥) رفع إجراءات أمن المستوطنين، بما يشمل توزيع سلاح على لجان الدفاع عن المستوطنات (التي تغطي في مناطق نفوذها ١٠٪ من مساحة الضفة الغربية)، وأفراد المستوطنات الرعوية (التي تسيطر على ١٠٪ أخرى من مساحة الضفة الغربية).

بقرار حكومي ومن ثم بأمر عسكري، مستوطن مدني يسميه حزب الصهيونية الدينية. يتمتع النائب بصلاحيات شبه كاملة في أهم دوائر الإدارة المدنية، مثل اللجنة العليا للتخطيط، الإعلان عن أراضي دولة، الإنفاذ والهدم وتوزيع استخدامات الأراضي، وإدارة الشؤون المدنية للمستوطنين والأراضي المصنفة "ج".
 ٢. المستوى التقريبي: من خلال إنشاء دائرة مدنية داخل وزارة الدفاع، تسمى "دائرة الاستيطان"، بحيث لا يرجع نائب الإدارة المدنية إلى هيئة الأركان أو المنسق، وإنما إلى دائرة الاستيطان المستحدثة. ودائرة الاستيطان هي هيئة عليا جديدة لإدارة شؤون المستوطنين، تضم حسب الاتفاقيات الائتلافية ٢٣ وظيفة إدارية موزعة بين درجة مدير عام وموظفين مستشارين. لا ترسم هذه الدائرة السياسات العامة للاستيطان وحسب، إنما هي صاحبة الحق في تمثيل دولة إسرائيل أمام محكمة العدل العليا الإسرائيلية في ما يخص الجدل والمنازعات القانونية المتعلقة

جانب آخر مهم من نهج سموتريتش هو تحويل اعتبارات إدارة الأراضي المحتلة علناً إلى اعتبارات سياسية: "نحن نتحدث من حيث الإنفاذ الداعم للتخطيط... وفي يهودا والسامرة، لهذا هدف إضافي، وهو في رأيي الهدف الرئيس، وهو الحفاظ على مصالح إسرائيل الوطنية والسياسية والأمنية في المنطقة".

المناطق "أ" و"ب".

إن نظرة إلى ما يحدث اليوم في يهودا والسامرة تظهر أن الوضع الذي نشأ بالفعل هو أن هناك ٤٠٠ ألف مواطن إسرائيلي يخضعون لحكم عسكري تدار فيه الحياة المدنية من خلال مزيج من سلطات الجيش والوزارات الحكومية في إسرائيل، وفي الوقت نفسه نحو ١٢٠ ألفاً من السكان العرب في مناطق ج (العدد الدقيق غير معروف حتى للإدارة المدنية) يتكفرون لدور الإدارة المدنية على الرغم من موظفيها ومكاتبها.

إضافة إلى ذلك، ونتيجة تطور منظومة الإدارة المدنية منذ العام ١٩٨١ وحتى اليوم، وهو تطور تم بدون تخطيط شمولي ووفق الاحتياجات العينية الخاصة، وصلنا إلى وضع تدار فيه الأمور وفق مزيج من معايير "مدنية" ومعايير "عسكرية"، بعض موظفيه مدنيون وبعضهم جنود نظاميون ودائمون. ويؤدي هذا السلوك إلى إخفاقات عديدة في كفاءة الإدارة المدنية والخدمات التي تقدمها للسكان الذين يعيشون في يهودا

والسامرة. [وعليه]، ماذا سنفعل في الكنيسة المقبلة لتعزيز الاستيطان في يهودا والسامرة؟ [سيقوم حزب الصهيونية الدينية] بالتشجيع على تشريع قانون لإلغاء الإدارة المدنية في يهودا والسامرة ونقل جميع صلاحياتها إلى المكاتب الحكومية في إسرائيل. يتعلق الأمر بتصحيح الظلم [الواقع على المستوطنين]، سواء في ما يتعلق بحقوق المستوطنين والخدمات الحكومية التي من المفترض أن توفرها لهم الدولة، أو في الجانب الإستراتيجي - إقامة وتأمين السيطرة الإسرائيلية.

....

[نهاية الترجمة].

تستعرض هذه الورقة هذا التحول بشكل مفصل من خلال ترجمة، والتعليق على، بعض النصوص والوثائق والتقارير ذات الصلة (وهي ترجمة بتصرف في بعض الأحيان).

أولاً: لماذا ينادي المستوطنون بتحول في بنية الإدارة المدنية؟

في برنامجه الانتخابي كرئيس لحزب الصهيونية الدينية، أعلن سموتريتش عن عزمه تفكيك الإدارة المدنية وإحالة إدارة شؤون حياة المستوطنين إلى سلطات حكومية مدنية.^٢ وقد نص البرنامج الانتخابي على الفقرة التالية:

[بداية الترجمة]

....

منذ تحرير يهودا والسامرة عام ١٩٦٧، أصبحت السلطات الإدارية فيها منوطة بالقائد العام للقيادة الوسطى للجيش. تم تفويض هذه الصلاحيات إلى ضباط الأركان (داخل الإدارة المدنية) وفقاً لمجالات النشاط المختلفة بداخل الإدارة المدنية التي أنشئت عام ١٩٨١ بأمر عسكري خاص. على مرّ السنين، حدثت تغييرات واسعة النطاق في طريقة عمل الإدارة المدنية، وذلك بسبب التطوير الواسع للمستوطنات الإسرائيلية في يهودا والسامرة، وبسبب الانخفاض الكبير في عدد سكان المنطقة الخاضعين لسلطة الإدارة المدنية نتيجة اتفاق أوسلو [أي نقل المناطق المكتظة بالسكان الفلسطينيين إلى السلطة الفلسطينية].

وانعكست هذه التحولات في "تسرب" أقسام واسعة من صلاحيات الإدارة المدنية إلى الوزارات الحكومية في إسرائيل، خاصة في ما يتعلق بإدارة الحياة المدنية لسكان المستوطنات الإسرائيلية، فضلاً عن نقل صلاحيات واسعة للسلطة الفلسطينية في



■ المحو في الضفة: تخريب بيت فلسطيني في عين ساميا في آب ٢٠٢٣. (أ.ب)

واضحة لدى الجيش حول مصير المنطقة المحتلة.

٢. غياب التوجهات من جانب المستوى السياسي - في ظل غياب سياسة واضحة ومعلنة للمستوى السياسي فإن الذين يتخذون القرارات الفعلية في الأرض المحتلة هم القادة العسكريون ومسؤولو الإدارة المدنية في الميدان. يخلق هذا الواقع صعوبات في القدرة على تنفيذ إجراءات معقدة تتطلب رؤية شاملة وتعاونًا بين وزارات دولة إسرائيل ويعرقل التخطيط الشامل.

٣. غياب الموارد والميزانيات: منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو، تقلصت ميزانية الإدارة المدنية، وتم تقليل موظفيها من حوالي ١٩ ألفاً إلى ٤٤ فقط، ولا تقوم الإدارة المدنية بالتكيف مع الواقع الجديد والنمو السكاني الهائل للمستوطنين والتحديات الجديدة التي تنجم عن ذلك، وتفتقر إلى القوى البشرية الكافية لذلك.

٤. حرج قانوني: تعرّف الإدارة المدنية، تحت سلطة الجيش الإسرائيلي، نفسها أمام المجتمع الدولي

وفي ورقة نشرها منتدى شيلو، وهو مركز أبحاث إستراتيجي لقيادة المشروع الاستيطاني، وملتقى إنتاج أفكار وسياسات يضم طيفاً واسعاً من صنّاع القرار، والسياسيين، وقيادات المجالس الاستيطانية، وحاخامات، يتم توضيح الأسباب من وراء مطالبة المستوطنين بإلغاء الإدارة المدنية التي يرونها غير فعالة. وتشمل هذه الأسباب ما يلي:

[بداية الترجمة]

....

١. غياب الرؤيا لدى الإدارة المدنية. بينما أن السلطة الإسرائيلية الحاكمة في الضفة الغربية يجب أن تصبو إلى تقديم كامل الخدمات للسكان المستوطنين، فإن الإدارة التي تتبع الجيش تعمل من منظور عسكري بعقليات وخصائص عسكرية. ويرى منتدى شيلو أن قدرة الإدارة المدنية على الاستجابة لمتطلبات المرحلة الجديد محدودة، سواء بسبب "حماقة المنظومة"، أو عدم نجاعة أدوات الاتصال مع الوزارات الحكومية الموازية، أو بسبب عدم وجود أجندة

في اجتماع للجنة الشؤون الخارجية في ١٩ تموز ٢٠٢٣، أوضح الوزير سموتريتش أنه على عكس الإدارة المدنية، المخولة بإجراء سياسة التنفيذ وتخطيط البناء في منطقة "ج" فقط، تعتزم إدارته توسيع نطاق الولاية لتشمل المنطقتين "أ" و"ب".

الغربية. تم توقيع اتفاق لتقاسم السلطة بينه وبين وزير الدفاع غالانت في ٢٣ شباط ٢٠٢٣. رسمياً، يخضع الوزير الإضافي لوزير الدفاع، لكن وفقاً للاتفاق، تم منح سموتريتش مجالات واسعة جداً من التنظيم والإدارة، تتعلق بسلطات حكومية واسعة في الضفة الغربية^٦. تم نقل هذه الصلاحيات من القائد العسكري للأراضي المحتلة، وحولوا الوزير [سموتريتش] في وزارة الدفاع إلى "محافظ" الضفة الغربية نظرياً وعملياً.

يقسم الاتفاق السيطرة على الأراضي المحتلة إلى قسمين: يحتفظ وزير الدفاع بصلاحيات تتعلق بالمسائل الأمنية، التي تشمل بشكل أساسي المسائل العملية، في حين نقل إلى الوزير الإضافي جميع الصلاحيات المتعلقة بإدارة الحياة اليومية لجميع سكان الأراضي المحتلة، مع تفضيل واضح ومعلن لتعزيز المصالح الاستيطانية.

تعرف الاتفاقات الجوانب المتعلقة بإدارة الحياة في الأراضي المحتلة بأنها "قضايا مدنية"، رغم أن هذه الجوانب تقع ضمن نطاق سلطة القائد العسكري. وعلاوة على ذلك، فإن بعض القضايا التي ... تتعلق بإدارة حياة السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة أدرجت في الاتفاق تحت فئة قضايا أمنية في الوقت الذي تم التعامل مع القضايا نفسها على أنها مدنية عندما يتعلق الأمر بحياة المستوطنين. فعلى سبيل المثال، يتم التعامل مع تعريف المياه للسكان الفلسطينيين على أنها قضية أمنية ظلت تحت سلطة وزير الدفاع، مع أنها بالنسبة للمستوطنين مسألة مدنية.

الهدف المعلن من التغيير هو تطبيع حياة سكان المستوطنات، وطمس الخط الأخضر، ومنح المواطنين السيطرة على جميع الشؤون المدنية، وفي المقام الأول

كسلطة احتلال. هذه "البنية التحتية الدستورية التي عفا عليها الزمن"، حسب وثيقة منتدى شيلو، تغازل القانون الدولي وتتوجس من استحقاق فرض السيادة الإسرائيلية الكاملة على المنطقة "ج"، أو على الأقل ضمها قانونياً لتدار وفق المعايير التشريعية الإسرائيلية وليس الأوامر العسكرية أو القانون الأردني-العثماني.

.....
[نهاية الترجمة].

ثانياً: كيف حصل هذا التحول في الإدارة المدنية خلال العام ٢٠٢٣-٢٠٢٤؟

تنطوي عملية نقل الصلاحيات من الجيش إلى سلطة المستوطنين المدنية على صراعات علنية ومخفية، مثل تلك التي نشبت بين قيادة المستوطنين (وعلى رأسهم سموتريتش) وقائد المنطقة الوسطى يهودا فوكس الذي أنهى أعماله في تموز ٢٠٢٤. ونقل الصلاحيات هي عملية قانونية وإدارية قد تستمر عدة أشهر، وهذا الانتقال في الصلاحيات سيشكل، من الآن فصاعداً، عاملاً حاسماً في تعيين قائد منطقة وسطى في الجيش، شخوص الإدارة المدنية، وسيخلق احتكاكاً مستمراً بين الجيش وقيادة المستوطنين.

النص التالي ترجمة من تقرير "الانقلاب الصامت" الصادر في تموز ٢٠٢٤، يروي كيف جرى هذا الانتقال خلال العام ٢٠٢٣ حتى منتصف العام ٢٠٢٤:

[بداية الترجمة]

.....

مع تشكيل الحكومة الـ ٣٧، تم تعيين بتسائيل سموتريتش وزيراً للمالية ووزيراً إضافياً في وزارة الدفاع، مسؤولاً عن "الشؤون المدنية" في الضفة



■ الفلتان الاستيطاني: حرق بيوت في قرية جيت. (أ.ف.ب.)

العسكري، تم إنشاء آلية تصبح فيها الإدارة المدنية هيئة تنفيذية تخضع لتعيينات سياسية من قبل سموتريتش، وبالتالي خلق هيكل ينقل جميع أعمال الإدارة والموظفين والسلطة واتخاذ القرار من القائد العسكري إلى إدارة الاستيطان. من خلال اتفاق تقاسم السلطة الذي مكن من تعيين مستوطن مدني نائباً لرئيس الإدارة المدنية، أخذ سموتريتش على عاتقه سلطة إعطاء أوامر مباشرة للجيش، متجاوزاً وزير الدفاع وسلسلة القيادة.

في ١٩ تموز ٢٠٢٣ قدم الوزير سموتريتش خطته في جلسة نقاش بعنوان "سيطرة السلطة الفلسطينية على المناطق المفتوحة في الضفة الغربية والرد الإسرائيلي على ذلك" داخل لجنة الشؤون الخارجية والدفاع (في ما يلي: اجتماع لجنة الشؤون الخارجية). هناك، شرح سموتريتش المفهوم الكامن وراء اتفاق تقاسم السلطة، وما هي مهامه في وزارة الدفاع، ولماذا لا يمكن أن تكون السلطة المدنية على المستوطنين في أيدي الجيش.

وفي ما يتعلق بالإدارة اليومية للحياة المدنية، أوضح سموتريتش أن الجيش يهتم بشكل أساسي بالأمن، وهو في هذا خبير. وفقاً لسموتريتش، فإن نقل السلطة المدنية إلى الإدارة المدنية سيمكن من تقديم خدمة أفضل للمستوطنين: "في النهاية، تماماً

في مجالات التخطيط والبناء واستغلال الموارد الأراضي، ونقل السيطرة عليها إلى الحكومة. تبدأ وثيقة تقاسم السلطة بإعلان أنها لا تغير الوضع القانوني في الضفة الغربية، لكن الوثيقة بأكملها، مع ملحقاتها، تشكل بداية ثورة حقيقية في النظام الحاكم في الضفة الغربية. جوهر الثورة باختصار: إدارة الأرض المحتلة انتقلت من أصحاب السيادة وفقاً للقانون [الدولي] - أي قائد المنطقة الوسطى - إلى إدارة المستوطنات، وهي هيئة مستحدثة داخل وزارة الدفاع والتابعة للوزير الإضافي.

صلاحيات الوزير الإضافي في وزارة الدفاع

الوزير الإضافي مسؤول عن منسق أعمال الحكومة وعن الإدارة المدنية في القضايا المتعلقة بالجوانب المدنية. على عكس الحكومات السابقة، التي كان فيها فصل بين المسؤوليات في وزارة الدفاع، فإن الفصل في ظل الحكومة الحالية يشمل تغييرات هيكلية بعيدة المدى، بما في ذلك إنشاء مكتب داخل وزارة الدفاع، يعرف باسم "إدارة الاستيطان" (تجدر الإشارة إلى أنه يشار إليها باسم "إدارة التنظيم" من قبل المستوطنين)، وفي نهايتها يتم نقل إدارة معظم المناطق المدنية في الأراضي المحتلة إلى مؤسسات مدنية. وكما هو مفصل أدناه، وبغية إخفاء الطبيعة الحقيقية لعملية الضم والحفاظ على مظهر الحكم

إن توسيع صلاحيات الجيش للعمل في المنطقتين "أ" و"ب" حتى عندما لا تنطوي العمليات العسكرية على اعتبارات أمنية واضحة يشكل انتهاكاً واضحاً لاتفاق أوسلو الذي نقل الصلاحيات المدنية في هذه المناطق للسلطة الفلسطينية مع السلطة المدنية، بما في ذلك التخطيط والبناء.

٢. قيادة إصلاح "المواطنة المتساوية" - أي تحسين الخدمات المقدمة للمستوطنين من خلال الوزارات الحكومية.
٣. استكمال تطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنين من خلال أوامر عسكرية.
٤. تنظيم البؤر الاستيطانية.

وصف الوزير سموتريتش عملية إنشاء "إدارة الاستيطان" في مؤتمر داخلي للحزب الصهيوني الديني: "لقد أنشأنا نظاماً مدنياً منفصلاً، وهناك مكتب داخل وزارة الدفاع. هناك وزير إضافي. هناك إدارة موازية... هناك مدير عام لإدارة الاستيطان... وهناك نظام كامل داخل الإدارة. هناك نائب رئيس الإدارة المدنية وهو مدني، موظف في وزارة الدفاع، لا يتبع لرئيس الإدارة المدنية، ولا يتبع للقيادة الوسطى للجيش، وإنما يتبع إلى إدارة الاستيطان وقد تم تفويضه بكامل الصلاحيات من رئيس الإدارة المدنية. لقد كان هناك جدل كبير حول الصلاحيات وجميع التفاصيل القانونية، لكن الآن هناك أمر عسكري تم توقيعه بمصادقة نائب رئيس الإدارة المدنية على جميع هذه الأمور المتعلقة بالسلطات المدنية... السلطة في يد هيلل روث، كل الصلاحيات بيده: يوقع الأوامر، يعقد المجلس الأعلى للتخطيط، يعلن عن أراضي الدولة، يوقع الخطوط الزرقاء، يدير ضباط الإدارة المدنية [ضباط الأركان في الإدارة المدنية]، يصدر مناقصات للقوى العاملة، يوقع على مصادرة الطرق، كل شيء معه. كل السلطات المدنية". ووفقاً لسموتريتش، يتم استثمار الجهد الرئيس في خلق "تغييرات هيكلية من شأنها تغيير الحمض النووي للنظام الذي ساد منذ سنوات عديدة [منذ ١٩٦٧]"^٧. رئيس إدارة المستوطنات، الذي يتمتع بنفس مكانة المدير العام لوزارة حكومية، هو يهودا إلياهو.

كما أن المهمة الرئيسية للقيادة الوسطى للجيش هي الاهتمام بالأمن، ولا يجب أن يكون دورها القلق حيال الشوارع ونوعية الحياة، والتعليم والعيادات... والخلاصة هي أن النظام العسكري لا يعرف حقاً كيف يدير مجتمعاً مدنياً، وليس لديه ذاكرة تنظيمية للقيام بذلك".

جانب آخر مهم من نهج سموتريتش هو تحويل اعتبارات إدارة الأراضي المحتلة علناً إلى اعتبارات سياسية: "نحن نتحدث من حيث الإنفاذ الداعم للتخطيط... وفي يهودا والسامرة، لهذا هدف إضافي، وهو في رأيي الهدف الرئيس، وهو الحفاظ على مصالح إسرائيل الوطنية والسياسية والأمنية في المنطقة".

وكما هو مفصل أدناه، كان الهدف من التغييرات الهيكلية هو التهرب من القيود التي يفرضها القانون الدولي الإنساني على إدارة الأراضي المحتلة، ولا سيما الإطار المحدد في المادة ٤٣ من قواعد لاهاي. من خلال تعيين مدني سياسي داخل الجيش، يوجه الوزير الإضافي جميع جوانب وصلاحيات الإدارة المدنية للمنطقة وسكانها من رئيس الإدارة المدنية إلى إدارة الاستيطان. بالإضافة إلى ذلك، من خلال الحصول على المشورة القانونية من مكتب المدعي العام العسكري، تم منح السيطرة على الضفة الغربية لمدنيين.

قسم "إدارة الاستيطان"

إدارة الاستيطان هي هيئة حكومية جديدة تسيطر على جميع جوانب الحياة الاستيطانية في الأراضي المحتلة وهي تابعة للوزير الإضافي. لديها السلطات التالية:

١. إدارة أعمال المنسق والإدارة المدنية.

الاستيطان ويتلقى المشورة القانونية من وزارة الدفاع. لا يمكن للقائد العسكري التدخل إلا إذا كان يعتقد أن هناك تأثيراً حاسماً على الأمن.

الغرض من التغيير هو نقل الصلاحيات التي كان يملكها الجيش سابقاً إلى كيان سياسي، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وتغيير في بنية نظام الاحتلال العسكري للضفة الغربية. ولإخفاء أهمية التغيير، تم وضع العنصر السياسي التابع لإدارة الاستيطان في صفوف الجيش، من أجل خلق مظهر لترك الوضع القانوني في الضفة الغربية سليماً. وتجدر الإشارة إلى أن تعيين مدني نائباً لرئيس إدارة الشؤون المدنية ضمن صفوف الجيش، عندما لا تكون جزءاً من سلسلة القيادة العسكرية، فإنها تقطع الهيكليات المعمول بها وتتدخل في سيطرة القائد العسكري على ما يحدث على الأرض، وتحرمه من أجزاء كبيرة من إدارة الأراضي المحتلة. السلطات المفوضة للنائب هي صلاحيات عليا، وتشمل السلطات التي تشكل جوهر السلطة الحكومية، مثل سلطة وضع الأوامر العسكرية واللوائح (التي هي في الواقع سلطة سن تشريعات ثانوية). وهذه سلطات دراماتيكية، تتعلق بصنع السياسات وتنفيذها على أرض الواقع.

تستنزف هذه الخطوة الإدارة المدنية من صلاحياتها المتعلقة بالإدارة المدنية للأراضي المحتلة عملياً ونظرياً، وتركها سلطة تنفيذية بحتة تنفذ قرارات إدارة الاستيطان المستحدثة. هذه الخطوة، التي تنتقل إدارة الأراضي من الإدارة المدنية إلى هيئة مدنية، إنما تستكمل خطة الضم التي تسعى إلى تطبيع المستوطنات وفرض السيادة الإسرائيلية على الأراضي. كما أوضحت الوزيرة أوريت ستروك للقناة 7:

"لقد نجحنا في الحكومة الحالية من خلال مشاركتنا في ... المطالبة بتعيين نائب مدني في الإدارة المدنية، يكون مسؤولاً عن الحياة المدنية للمستوطنين. هذا بالفعل تقدم كبير جداً، أن هناك مواطناً مدنياً يمكن التعامل معه في ما يخص الحياة المدنية في يهودا والسامرة. من المفترض أن يسهل هذا الإجراء حياة المستوطنين. كل هذا منوط بأن تخضع الإدارة المدنية لصلاحيات هذه الشخص المدني، كما هو مكتوب في الاتفاقيات الائتلافية. إذا كان ضباط الإدارة المدنية تابعين لهذا الموظف المدني الجديد فستكون هذه هي الخطوة الأولى في تحويل الإدارة في يهودا والسامرة

إلياهو، من سكان بؤرة هارشا الاستيطانية غير القانونية، كان شريكاً في إنشاء منظمة "ريغافيم" مع الوزير سموتريتش، ويعتبر شريكاً مقرباً. في الماضي، شغل منصب الرئيس التنفيذي لمجلس مستوطنات بنيامين الإقليمي. وخصصت للإدارة ٢٣ وظيفة رسمية مدفوعة^٥. الإدارة هي الهيئة المتكاملة للسياسة والرقابة، والإدارة المدنية بموظفيها البالغ عددهم ٢٠٠ موظف هي الهيئة التي تقوم بالعمل وفقاً للمبادئ التوجيهية. بمعنى آخر، الهيئة المدنية هي التي تضع السياسة وتصبح الإدارة المدنية مقاول تنفيذ وتابعة له.

يمكن رؤية التأثير على الأرض، بعد أكثر من عام من إنشاء إدارة الاستيطان، من خلال ملخص مناقشة من تاريخ ١٦ أيار ٢٠٢٤ بعنوان "عدم تطبيق البناء غير القانوني في الضفة الغربية"^٦، والذي نشر كجزء من تحقيق صحيفة "نيويورك تايمز"^٧ الذي خلص إلى فشل في تطبيق القانون على المستوطنين العنيفين والإرهابيين اليمينيين المتطرفين في العقود الأخيرة. في الملخص، الذي وزعته القيادة الوسطى للجيش، ينص على أن خطة تطبيق البناء التي صادقت عليها قيادة الجيش الوسطى يجب أن تحصل على موافقة من إدارة المستوطنات. وإدارة المستوطنات لا تطبق بتاتاً هدم البناء الإسرائيلي غير القانوني، مع أنها تصادق على نطاق واسع على تطبيق الهدم ضد البناء الفلسطيني. حتى في الحالات التي تأمر بها محكمة العدل العليا الإسرائيلية بهدم بناء إسرائيلي غير قانوني، فإن إدارة المستوطنات لا تقوم بذلك. والنتيجة هي أن السيادة الرسمية تخضع فعلياً للحاكم غير الرسمي - بتسالثيل سموتريتش.

تعيين نائب رئيس الإدارة المدنية للشؤون المدنية

لأول مرة، في أيار ٢٠٢٤، تم تعيين مدني نائباً لرئيس الإدارة المدنية، ومن صلاحياته إدارة الشؤون المدنية. هذا تعيين سياسي مدني داخل الجيش (كمناصب ثقة يتم تعيينه شخصياً ولا يخضع للمناقشة/المنافسة)، مما يكسر سلسلة القيادة العسكرية. وفقاً لكتاب التعيين العسكري، فوض رئيس الإدارة المدنية صلاحياته المدنية إلى نائب الشؤون المدنية. النائب مسؤول أمام رئيس إدارة

والمقصود من إدراج مضمون جديد في مصطلح "الاعتبارات الأمنية" هو الانسحاب من الاتفاقات المتعلقة بتقسيم الأراضي في اتفاقات أوسلو، والاتفاف على الحظر المنصوص عليه في المادة 43 من قواعد لاهي.

مستشاراً في شؤون الاستيطان في وزارة الدفاع وباحثاً في منتدى "كوهيليت". تمت عملية نقل المسؤوليات من المستشار القضائي للحكومة إلى موشيه فروشت تدريجياً، وانتهت بتعيين نائب رئيس إدارة الشؤون المدنية. وتجدر الإشارة إلى أن منصب المستشار القانوني ليس منصباً فنياً. على مدى سنوات، منع الجيش عمليات في الضفة الغربية [مثل توسيع الاستيطان، هدم البناء الفلسطيني، مصادرة أراض خاصة، ورفع وتيرة الضم القانوني للضفة.. إلخ] لأن مستشاريه القانونيين اعتقدوا أنها تنتهك التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي. يزيل نقل المشورة القانونية إلى فروشت الجدار - الضعيف والمحدود - ويحول إدارة الأراضي المحتلة إلى إدارة لا تعتبر نفسها خاضعة لهذه القوانين. يتم توفير المشورة القانونية من الآن فصاعداً في ما يتعلق بجميع السلطات المدنية الحكومية - من التشريع الثانوي إلى تنفيذ أمر الهدم، من الإعلان عن أراضي الدولة إلى قواعد استخراج المياه - من قبل المستشار القانوني فروشت والذي لا يخضع للقيادة الوسطى للجيش.

المسؤولية عن التعيينات والميزانية

والموظفين في الإدارة المدنية

وتنص المادة ١١ من اتفاق تقسيم الوظائف على أن الوزير الإضافي مسؤول أيضاً عن الإطار التنظيمي الذي يتم تنفيذه تحت إشراف نائب الإدارة المدنية هيلل روث، بما في ذلك المسؤولية عن العطاءات والميزانية والموظفين. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة ١٢ من اتفاقية تقسيم الوظائف على أن التعيينات في الإدارة المدنية في الوظائف المدنية ستكون من مسؤولية الوزير الإضافي سموتريتش.

إلى سلطة مدنية. إحدى العمليات العاجلة التي يجب على نائب رئيس الإدارة المدنية التعامل معها هي منع الاستيلاء العربي على المنطقة "ج". سيتعين عليه أيضاً التعامل مع البيئة، لأن سكان يهودا والسامرة يتنفسون الملوثات مثل القمامة والصرف الصحي طوال الوقت. وبالطبع تنظيم المستوطنات - الخطوط الزرقاء، وتعزيز خطط تقسيم المناطق (خطط بناء الأحياء السكنية الاستيطانية) والعمل المستمر مع المجالس. أمل أن يثبت ذلك، يمكن القيام بالكثير لتحسين حياة السكان".

تم تعيين نائب رئيس الإدارة المدنية، وهو هيلل روت - خريج البيشيفاه الدينية "عود يوسف حاي"، الذي عاش في مستوطنة يتسهار ويعيش حالياً في مستوطنة ربابا. خلال تنفيذ خطة الانسحاب عام ٢٠٠٥، شغل هيلل روث منصب المدير المالي والإداري في منظمة حونانو^{١١} في وقت لاحق شغل منصب أمين صندوق المجلس الإقليمي شومرون ومدير دائرة المستوطنات في المجلس.

تقليص سلطة المستشار القضائي للحكومة

في "يهودا والسامرة"

وفقاً لاتفاقية تقسيم الصلاحيات (المادة ١٣)، وعملاً بأمر التعيين وتفويض الصلاحيات المنشور، سيتلقى نائب رئيس إدارة الشؤون المدنية مشورة قانونية بشأن جميع صلاحياته من دائرة المستشار القانوني لوزارة الدفاع، الذي يقدم المشورة لقسم إدارة الاستيطان، وليس من المستشار القانوني ليهودا والسامرة الذي يعمل في إطار مكتب المدعي العسكري العام، كما كان معمولاً به. يرأس دائرة المستشار القانوني هذ المحامي موشيه فروشت، ... من سكان غوش عتسيون والذي عمل سابقاً

مسؤولية صياغة ومصادقة رد الدولة في الإجراءات القانونية المتعلقة بالمسائل المدنية في الضفة الغربية

مُنح سموتريتش سلطة التدخل في حكم المستوى المهني داخل مكتب المدعي العام للدولة. هذا التدخل هو تسييس لمواقف الدولة في الإجراءات القانونية، تحت ستار المهنية. حتى وقت قريب، كان المسؤولون عن صياغة مواقف الدولة عساكر "مهنين" من وزارة الدفاع وهيئة الأركان ووزارة العدل. ونتيجة لهذا الانتقال في السلطات، فإن النتائج على الأرض، على سبيل المثال، كانت ما حصل في ٢٩ حزيران ٢٠٢٣، عندما استطاعت نيابة الدولة اقناع المحكمة المركزية بإبطال التماس لإخلاء البؤرة الاستيطانية معاليه ليفونا (بالقرب من مستوطنة عيلي)، بناء على طلب الوزير سموتريتش. في رسالته إلى النائب العام، أشار سموتريتش إلى أن رد المدعي العام أرسل إلى المحكمة دون استشارة الجيش أو دون مشاورات مع غالانت. ووفقاً لسموتريتش، فإن التغييرات الهيكلية تجعل من الممكن تغيير طريقة اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسة إدارة الأراضي في الضفة الغربية، بما يتناسب مع تصوراته وتطلعاته السياسية، مع تقليص صلاحيات السلطة الفلسطينية بشكل كبير والانسحاب من الاتفاقات الانتقالية معها. في اجتماع للجنة الشؤون الخارجية في ١٩ تموز ٢٠٢٣، أوضح الوزير سموتريتش أنه على عكس الإدارة المدنية، المخولة بإجراء سياسة التنفيذ وتخطيط البناء في منطقة "ج" فقط، تعتزم إدارته توسيع نطاق الولاية لتشمل المنطقتين "أ" و"ب". وقد شرح سموتريتش الطريقة التي سيتم بها توسيع سلطته على النحو التالي:

"وعندما نتحدث عن الأمن، فهناك الأمن التكتيكي المتعلق بماذا يحصل هنا والآن، أنه لن يكون لدي بناء [فلسطيني] على الطريق العام، مقام على أرض مصادرة من قبل الجيش، والذي يمكن في أي لحظة، لا سمح الله، من الممكن تنفيذ هجوم، أن تخرج منه عملية فلسطينية...ولكن أيضاً يجب الاهتمام باعتبارات الأمن القومي، ... هذا هو أيضاً مفتاح قدرتنا على العمل في المناطق "أ" و"ب" حيثما يكون الأمر مطلوباً. هناك اعتبارات للأمن القومي،

واعتبارات الأمن القومي أوسع بكثير، كما قلت، من الاعتبار التكتيكي الذي يعرف قائد السرية الآن كيف يحدده في تكتيكاته الدقيقة".

ووفقاً لهذه التصريحات، فإن المفتاح هو تغيير التصور الأمني وراء عملية صنع القرار وتشكيل السياسات في الضفة الغربية. على سبيل المثال، تحديد اعتبارات مثل حماية احتياطات الأراضي والحفاظ على استمرارية الاستيطان اليهودي، وإحباط جدوى إقامة دولة فلسطينية، كمصالح أمنية وطنية تمكن الجيش من العمل في الأراضي المحتلة تحت ستار النشاط العملي، مما يتيح توسعاً كبيراً في العمليات العسكرية في المناطق المدنية.

في حين أن القائد العسكري، تاريخياً، كان مخولاً بالنظر فقط في اعتبارات الأمن العسكري أو رفاهية السكان الخاضعين للاحتلال، فإنه وفقاً للنهج الجديد، فإن الاعتبارات التي تهدف إلى تعزيز المصالح الإسرائيلية الواضحة، والمعروفة باسم "اعتبارات الأمن القومي"، تحظى بأكثر قدر من الوزن. إن توسيع صلاحيات الجيش للعمل في المنطقتين "أ" و"ب" حتى عندما لا تنطوي العمليات العسكرية على اعتبارات أمنية واضحة يشكل انتهاكاً واضحاً لاتفاق أوسلو الذي نقل الصلاحيات المدنية في هذه المناطق للسلطة الفلسطينية مع السلطة المدنية، بما في ذلك التخطيط والبناء.

وكجزء من خطة توسيع تعريف الاحتياجات الأمنية، طلب الوزير سموتريتش تعريف أعمال السلطة الفلسطينية على أنها نشاط عدائي، بطريقة تسمح بمصادرة الأموال وفرض عقوبات إضافية. [وخلال ٢٠٢٣-٢٠٢٤]، فرض مجلس الوزراء الإسرائيلي عقوبات على السلطة الفلسطينية، لكن أموال السلطة الفلسطينية التي تم حجبها لم تتم مصادرتها. وأصبحت مسألة هدم البناء الفلسطيني خارج المنطقة المصنفة "ج" (المقصود داخل المناطق "أ" و"ب") جزءاً من هذه العقوبات في إطار قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٦ حزيران ٢٠٢٤.

يمكن رؤية مثال على إدراج مضمون جديد في مصطلح "الاعتبارات الأمنية" من قضية صحراء القدس (برية/محمية بيت لحم). تبلغ مساحة المحمية حوالي ١٦٧,٠٠٠ دونم وتقع في صحراء القدس، شرق غوش عتصيون. كجزء من اتفاقيات

الانقلاب الاستيطاني في الضفة الغربية: إدارة الاستيطان بدلاً عن الإدارة المدنية

والواقع أن تخصيص ٣٥٪ من القدس الشرقية للمستوطنات الإسرائيلية، مقارنة بـ ١٣٪ فقط للبناء الفلسطيني، مثال على الابرتهايدي في توزيع الأراضي. وقد عززت هذه الهيمنة استثمارات كبيرة في البنية التحتية، مثل تخصيص ٢٠٪ من استثمارات الطرق الإسرائيلية (حوالي ٣ مليارات شيكل) للمستوطنات وبناء الطرق السريعة التي من المتوقع أن تضاعف عدد المستوطنين.

العدل والمستشار القانوني ليهودا والسامرة بأن العمل جار لتعديل الأمر العسكري رقم ٧ المتعلق بتنفيذ اتفاق أوسلو (الأمر يأمر الجيش بتنفيذ اتفاق أوسلو الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية). في الواقع، في ١٨ تموز ٢٠٢٤، تم تعديل الأمر العسكري رقم ٧ بحيث يمكن تنفيذ عمليات الهدم في منطقة محمية القدس، وصدر أمر يخول النائب المدني لرئيس الإدارة المدنية المصادقة على عمليات الهدم في هذه المنطقة.

والمقصود من إدراج مضمون جديد في مصطلح "الاعتبارات الأمنية" هو الانسحاب من الاتفاقات المتعلقة بتقسيم الأراضي في اتفاقات أوسلو، والالتفاف على الحظر المنصوص عليه في المادة ٤٣ من قواعد لاهاي. وتمنع لوائح لاهاي، التي تشكل القاعدة الشاملة في العلاقات بين الاحتلال والفلسطينيين، من المحتل إجراء تغييرات كبيرة في الأرض المحتلة، إلا لأسباب أمنية. إذًا وعندما يتم تعريف كل مصلحة إسرائيلية على أنها احتياجات أمنية، فإن هذا القيد لن يكون له أي معنى، وستصبح أي مصلحة أو نزوة إسرائيلية سببًا "مشروعًا" لوضع السياسة على الأرض.

تقسيم الإدارة المدنية

وقد أفيد مؤخرًا بأن خطة دائرة الاستيطان هي نقل المكاتب الإدارية التي تتعامل مع المستوطنين (أي مكتب دائرة الاستيطان ومكتب نائب رئيس الإدارة المدنية) إلى المنطقة الصناعية شاعر بنيامين، وإنشاء نوع من المجمع الحكومي (كرياه) هناك. وفقًا للخطة، سيتم تقسيم مقر الإدارة المدنية إلى قسمين: الشؤون المدنية للفلسطينيين وجميع الكيانات التي تتعامل معها، وعلى رأسها إدارة التنسيق والارتباط

أوسلو، تم تعريف المنطقة على أنها محمية طبيعية يحظر البناء الفلسطيني عليها، ووضعها من حيث تقسيم الأراضي بموجب اتفاقية أوسلو مشابه لوضع المنطقة المصنفة "ب". في السنوات الأخيرة، كان هناك بناء فلسطيني في المحمية، الأمر الذي أثار غضبًا كبيرًا بين المستوطنين، وهم يمارسون ضغوطًا لهدم ما يزعمون أنه بناء غير قانوني هناك. في جلسة للجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست تحت عنوان "البناء الفلسطيني في محمية يهودا" في ٢١ أيار ٢٠٢٤، قال المستشار القضائي لحكومة الضفة الغربية إن القيادة المركزية قامت بجولة في المنطقة ولا ترى في البناء هناك خطرًا أمنيًا. لذلك، لا يوجد تغيير في الصلاحيات وسياسة الإنفاذ هناك. أثار هذه الموقف غضبًا كبيرًا بين السياسيين من اليمين وبين قادة المستوطنات. لذلك، على سبيل المثال، قال عضو الكنيست عميت هاليفي من حزب "الليكود" في الاجتماع نفسه: "أناشد هنا قائد القيادة الوسطى للجيش إعادة التفكير. أحب أن أرى رأيًا أمنيًا مكتوبًا. أنا متأكد من أنه من الممكن تقديم آراء أمنية لأن الإستراتيجية [أي المستقبل اليهودي للضفة الغربية] هي أيضا جزء من الأمن. وليست كل المسائل الأمنية تكتيكية ومحددة. أقترح أن تطلب اللجنة أيضًا الرأي الأمني حتى تعيد القيادة الوسطى للجيش التفكير أيضًا عندما يرى النطاق، والآثار المترتبة على هذه السياقات، بما في ذلك الطرق، وحركة المرور، والقرب من القرى، ومعاني ديمومة الاستيطان. كل هذه الأمور هي مسائل أمنية".

في جلسة المتابعة للجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست في ٨ تموز ٢٠٢٤ أفاد ممثلون عن وزارة

١ المقصود، حسب عبارات كاتب هذه المقالة، المستشار القضائي داخل الإدارة المدنية.

اللوائى، والتي ستبقى جميعها في بيت إيل بالقرب من رام الله، في حين أن المكاتب التي ستدير حياة المستوطنين الإسرائيليين، سكان المستوطنات، ستكون في شاعر بنيامين. وهذا تعميق لسياسة الفصل المعمول بها في الضفة الغربية، وتعبير آخر عن تحويل السيطرة على المستوطنين في الضفة الغربية إلى سلطة حكومية مدنية، بحيث تنتقل مكاتب صناعة القرار من القواعد العسكرية للجيش إلى المستوطنات نفسها. [انتهت الترجمة]

ثالثًا: وزارة الاستيطان والمهمات القومية برئاسة أوريت ستروك

أنشأ الائتلاف الإسرائيلي الحاكم وزارة الاستيطان والمهمات القومية وعين أوريت ستروك من "الصهيونية الدينية" الاستيطانية وزيرة لها. تشكل هذه الوزارة أداة لتوجيه ميزانيات الدولة لخدمة المشروع الاستيطاني. وبناء على الاتفاق الائتلافي الموقع في ٢٩ كانون الأول ٢٠٢٢، تم خلال العام ٢٠٢٣ سن قوانين جديدة لتوسيع دور الوزارة في تنشيط الاستيطان بالضفة الغربية، ويشمل الاستثمار في البنية التحتية، نقل عائدات الضرائب للمستوطنات، توسيع سيطرة المستوطنين، وإدارة شاملة لجوانب الحياة في المستوطنات.^{١٢} ولتوضيح كيف عملت هذه الوزارة منذ بداية عمل الائتلاف، نورد الترجمة التالية من تقرير "الانقلاب الصامت":

[بداية الترجمة]

....

وفقًا لاتفاق الائتلاف بين الليكود والصهيونية الدينية، اتخذت الحكومة الإسرائيلية في ١٩ شباط ٢٠٢٣ القرار رقم ١٣٧ بشأن تغيير اسم وزارة الاستيطان إلى "وزارة الاستيطان والمهمات الوطنية"، ونقل المسؤوليات والهيئات والإدارات فيها إلى سلطة الوزيرة ستروك. في هذا السياق، في ٣١ آذار ٢٠٢٤، تتولى ستروك إدارة قسم التخطيط والرقابة، وهو القسم المسؤول عن التنسيق بين الحكومة الإسرائيلية وقسم الاستيطان التابع للمنظمة الصهيونية العالمية.^{١٣} لذلك، فهي لا تخضع لجميع آليات الرقابة التي تمتلكها الوزارات الحكومية.

اعتمد القرار الحكومي رقم ١٦٢٨، بعنوان "تفويض السلطات الحكومية في مجال التسوية"، في ٣١ نيسان ٢٠٢٤، والذي تم في إطاره زيادة ميزانية قسم الاستيطان وإزالة آليات الإشراف على أنشطته: سيتم إجراء الرقابة المالية على أنشطة القسم من قبل المحاسب في القسم، وليس من قبل محاسب خارجي؛ لن تتم الموافقة على الخدمات التي يقدمها القسم إلا من قبل الوزيرة ستروك، حيث كانت موافقة الحكومة مطلوبة في السابق؛ وسيتم تحديد سياسة إنشاء مستوطنات جديدة من قبل ستروك أيضًا على أن يكون التشاور مع وزير الإعمار والإسكان فقط عند الضرورة. في هذا السياق، في مؤتمر خاص لأصحاب المستوطنات الرعوية في الضفة الغربية عقد في ٢٦ حزيران ٢٠٢٤، أعلنت الوزيرة ستروك أن قسم الاستيطان، بالتعاون مع حركة أمانا، قد أطلقوا خطة لإنشاء عشرات المستوطنات الرعوية الأخرى وإنشاء بؤر جديدة بتكلفة ٧٥ مليون شيكل.

بحلول نهاية آب ٢٠٢٣، قدمت الوزارة خطة ضخمة بميزانية مئات الآلاف من الشواكل "لتعزيز صمود" المستوطنين في المستوطنات. الهدف المعلن هو توفير أدوات المساعدة للمستوطنات المعرضة لخطر المقاومة الفلسطينية. كجزء من الخطة، تم اقتراح إخلاء خمس قواعد للجيش لصالح بناء أحياء ومناطق صناعية جديدة، والقواعد العسكرية التي يجري إخلاؤها هي: لواء بيت إيل، ولواء غوش عتصيون، ولواء أفرايم، ومعسكر يشاي ولواء كريات أربع. وهذا يعني أن مناطق القواعد، التي تم الاستيلاء على بعضها بأمر استيلاء عسكري لأغراض أمنية، وبعضها معرّف على أنه أراضي دولة أو أراض يهودية، سيتم نقلها لأغراض الاستيطان. كجزء من الخطة، تم تخصيص ميزانية إضافية بقيمة ١٠٠ مليون شيكل، سيتم تمويلها من خلال قسم الاستيطان، للدعم المجتمعي والاجتماعي، وبناء المباني العامة، وتطوير المناطق العامة، وتشجيع العمالة الصغيرة وريادة الأعمال، وتشجيع الانتقال للعيش في المستوطنات. بالإضافة إلى ذلك، ستخصص وزارة الهجرة والاستيعاب (التي يرأسها أيضًا وزير من حزب الصهيونية الدينية) ١٢ مليون شيكل لإدارة المعارض في الخارج من أجل جذب مهاجرين جدد محتملين، وستكون المساعدة للمهاجرين الذين

ينتقلون إلى المستوطنات أعلى من أي مكان آخر. وتم تخصيص ١٣٧ مليون شيكل من ميزانية الوزارة لتشجيع التعليم المدرسي الداخلي. وفي هذا الإطار، ستخصص الحكومة ميزانية لتحويل المباني الكرفانية إلى مبان ثابتة، وتوفير مواصلات نقل إلى المدارس الداخلية، ورفع أمن التنقل. وستمكن هذه الميزانية أيضاً من توسيع وإنشاء بؤر استيطانية حول المؤسسات التعليمية للشباب.

وتم تخصيص ٣٧ مليون شيكل أخرى لتطوير البنية التحتية للبؤر الاستيطانية. وتم تخصيص ميزانية بقيمة ١٨٤ مليون شيكل لتمويل النفقات الناجمة عن الوضع الأمني، وخصصت ميزانية إضافية للمرافقة المهنية للرعاة في المستوطنات الرعوية. وعلى الرغم من أن الخطة لم يتم الترويج لها رسمياً،^{١٤} سواء بسبب معارضة المسؤولين الأمنيين أو الضغوط الدولية، فإنها تنفذ عملياً في إطار الميزانية المعمول بها،^{١٥} بالتعاون بين وزارة المالية وقيادة حزب الصهيونية الدينية (أو باسمه الرسمي: حزب تكوما) ووزارة الاستيطان والمهمات القومية، وكلها خاضعة لسيطرة الحزب الصهيوني الديني، دون قرار حكومي في هذا الشأن. من أجل إزالة الحواجز أمام تنفيذ الخطط، تم تعيين الوزير ستروك عضواً في مجلس سلطة أراضي إسرائيل، وتم تعيين ممثل من مكتبها في اللجنة الفرعية للتسوية التابعة لمجلس التخطيط الأعلى للإدارة المدنية.

من أجل استكمال الصورة، تجدر الإشارة إلى أن اللجنة الفرعية ليهودا والسامرة التابعة للجنة الخارجية والأمن في الكنيست، التي لها صلاحية مراقبة الشؤون المدنية في المناطق والإشراف عليها، يسيطر عليها أيضاً عضو الكنيست تسفي سوكون، من حزب الصهيونية الدينية.

وهكذا، من خلال انتزاع السلطات من السيادة العسكرية المؤقتة، والسيطرة الكاملة على الميزانيات، والسيطرة على الهيئات الأكثر نفوذاً في السياسة في الضفة الغربية يكون حزب الصهيونية الدينية قد فرض سيطرة شبه كاملة على الضفة الغربية، في حين أزال آليات السيطرة والإشراف القديمة والتابعة للجيش، مما سمح لوزراء الحزب بحرية عمل بلا حدود.

وقد بدأ الشعور بأهمية هذه التغييرات بالفعل على أرض الواقع. في بداية شهر أيار ٢٠٢٤، أفيد

بأن وزارة الاستيطان والمهمات القومية، بالتعاون مع إدارة المستوطنات في وزارة الدفاع، تعمل على ربط البنى التحتية للمياه والكهرباء والصرف الصحي والاتصالات بحوالي ٦٨ بؤرة استيطانية لم تتم شرعها قانونياً بعد. هذه هي البؤر الاستيطانية المعروفة باسم "المستوطنات الفتية"، والتي من أجل ربطها بالبنية التحتية، تم تعريفها على أنها "مواقع قيد التسوية" بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ شباط ٢٠٢٣. يشكل الأمر تسوية فعلية لهذه البؤر الاستيطانية دون الحاجة إلى قرار حكومي في كل مرة. بعض هذه البؤر الاستيطانية المدرجة في القائمة، لا يمكن أن يكون هناك موافقة قانونية على تسويتها لو ظل الأمر بيد المنظومة القانونية القديمة، ويرجع ذلك جزئياً لأنها مقامة على أراض فلسطينية خاصة.

بالإضافة إلى ذلك، وتحت قيادة الوزارتين (وزارة سموتريتش ووزارة ستروك)، تم إلغاء قانون فك الارتباط في ما يتعلق بشمال الضفة الغربية، بهدف العودة إلى الاستيطان الكامل في المستوطنات الأربع التي تم إخلاؤها عام ٢٠٠٥.

الخلاصة

في العام ٢٠٢٣، كثف المستوطنون اليمينيون الإسرائيليون بشكل كبير هيمنتهم في الضفة الغربية والقدس الشرقية، مما يمثل فترة تحول في توسيع المستوطنات وإدارتها. وبلغ العدد الإجمالي للوحدات السكنية التي تم تطويرها ٣٠,٦٨٢ وحدة استيطانية (التطوير يعني، الإعلان عن نية البناء، أو المصادقة على مخططات، أو الشروع الفعلي بالبناء)، حيث شملت القدس الشرقية وحدها ١٨,٣٣٣ وحدة سكنية عبر ٢١ خطة بناء و٧ مناقصات. وشملت الضفة الغربية زيادة حادة وصلت ١٢,٣٤٩ وحدة خلال عام واحد، هو عام ٢٠٢٣، وهي أعلى نسبة منذ اتفاقات أوسلو، مما يسلط الضوء على انقلاب استيطاني يحصل الآن. وأقيمت ٢٦ بؤرة استيطانية جديدة في الضفة الغربية، وهو أكبر عدد منذ العام ١٩٩١. بالإضافة إلى ذلك، تم إضفاء الشرعية على ١٥ موقعاً استيطانياً "غير قانوني" وتحويلها رسمياً إلى مستوطنات معترف بها. ويؤكد انتشار مشاريع الطاقة المتجددة، حيث أنجز أكثر من عشرة مشاريع في المنطقة المصنفة "ج"، على بذل جهود منهجية لصالح المستوطنات اليهودية حصراً. كما بلغ عنف المستوطنين أعلى مستوياته المسجلة منذ العام ٢٠٠٦، ولا سيما بعد ٧ أكتوبر، مما أدى إلى تهجير ١,٥٣٩ فلسطينياً من ١٥ تجمعاً سكانياً في المنطقة المصنفة "ج". وعززت التغييرات الإدارية هذه الهيمنة، مع استحداث دائرة الاستيطان داخل وزارة الدفاع برئاسة وزير المالية سموتريتش، مما منح الإشراف المدني على الأراضي الفلسطينية المحتلة للتوراتيين. ومن الناحية الديمغرافية، بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية حوالي ٥٣٠ ألفاً في منتصف ٢٠٢٤، إضافة إلى حوالي ٢٣٦,٠٠٠ مستوطن إسرائيلي في القدس الشرقية موزعين على ١٢ مستوطنة أو تجمع استيطاني. والواقع أن تخصيص ٣٥٪ من القدس الشرقية للمستوطنات الإسرائيلية، مقارنة بـ ١٣٪ فقط للبناء الفلسطيني، مثال على الإبارتهايد في توزيع الأراضي. وقد عززت هذه الهيمنة استثمارات كبيرة في البنية التحتية، مثل تخصيص ٢٠٪ من استثمارات الطرق الإسرائيلية (حوالي ٣ مليارات شيكل) للمستوطنات وبناء الطرق السريعة التي من المتوقع أن تضاعف عدد المستوطنين. ويوضح مقترح نقل خط كهرباء "الجهد العالي" عبر الضفة الغربية سياق ترسيخ البنية التحتية للمستوطنات.

الهوامش

- انظري، مثلاً، ورقة السياسات الصادرة عن منتدى شيلو، على الرابط التالي: <https://www.shiloh.org.il/post/action-plan>.
- انظري، مثلاً، كوبي أليز، "السياسة البديلة في يهودا والسامرة"، مجلة هشيلاج العدد ٣١، أيلول ٢٠٢٣. الرابط: <https://hashiloach.org.il/alternative-policy-in-judea-and-samaria>.
- وكوبي أليز عمل مستشاراً لوزراء الدفاع يعالون وليرمان وتنتياهو في قضايا الاستيطان، ومستشاراً لوزير الدفاع بينيت في المنطقة المصنفة "ج". كتب هذا المقال كجزء من برنامج تشرشل للاستراتيجية السياسية والأمنية التابع لمعهد أرغمان التابع لمؤسسة تكفا.
- راجع/ي نص البرنامج الانتخابي لحزب الصهيونية الدينية على: <https://short-link.me/KC3P>.
- كتب نص البرنامج الانتخابي خلال السنوات السابقة. اليوم، يصل عدد المستوطنين إلى حوالي 530 ألفاً في الضفة الغربية وحدها (التي تخضع للإدارة المدنية) بدون القدس المحتلة.
- تقرير مشترك لجمعية حقوق المواطن في إسرائيل، منظمة لنكسر الصمت، المركز الإسرائيلي للشؤون العامة، ويش دين، "الانقلاب الصامت: تغيير في طبيعة السيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية- تحليل سياسة الضم للحكومة الـ 37 وتداعياتها"، تموز 2024. لتحميل التقرير الكامل: <https://short-link.me/IqNA>.
- ترد تفاصيل تقسيم السلطات في الملحق بآء من الاتفاق. انظر ليثور كينان، "ملحمة تقسيم السلطات: كشف مذكرة التفاهم بين سموتريتش غالانت"، في أخبار ١٣، 26 آذار 2023. الرابط: <https://13tv.co.il/item/news/politics/politics/wm5wx-903475648/>.
- انظري: منظمة السلام الآن، "ضم الحكومة - تحديث خاص"، منشور في حزيران 2024. الرابط: <https://short-link.me/IqT1>.
- عوديد شالوم، "الربح في المطعم، الاضطرابات في القرية، الحقائق على الأرض"، يديعوت أحرונوت، بتاريخ ٢٣ حزيران ٢٠٢٣. الرابط: <https://www.ynet.co.il/yedioth/article/yokra13476814>.
- انظري نص المناقشة على: https://ynet-pic1.yit.co.il/picserver5/wcm_upload_files/2024/05/16/ByGJ8vQ7C.pdf.
- انظري التحقيق على: <https://www.nytimes.com/2024/05/16/magazine/israel-west-bank-settler-violence-impunity.html>.
- منظمة يمينية إسرائيلية غير حكومية تأسست في العام ٢٠٠١، وقدمت المشورة والمساعدة القانونية للمواطنين اليهود والجنود وضباط الشرطة الذين تم اعتقالهم أو يشاركون في إجراءات قانونية ذات خلفية قومية أو معادية للفلسطينيين. ساعدت المنظمة في متابعة الاعتقال الإداري لليهود والحوادث التي تشمل جنوداً يجدون أنفسهم في إجراءات قانونية بسبب دعاوى قضائية بشأن الاستخدام المفرط للقوة. إيتمار ايخز، "ستروك تحصل على صلاحيات جديدة لوزارتها"، في واي نت، بتاريخ ١٨ شباط ٢٠٢٣. انظري: <https://www.ynet.co.il/news/article/syptd6c6z>.
- يرجى التمييز بين "إدارة الاستيطان" وهي دائرة مستحدثة داخل وزارة الدفاع لإدارة الشؤون المدنية للمستوطنين والتي يترأسها يهودا إياهو (انظر الشرح أعلاه تحت "ثانياً")، و"قسم الاستيطان" وهو وحدة مستقلة داخل المنظمة الصهيونية العالمية (الهستدروت العالمي) ويعمل كذراع تنفيذي للحكومة الإسرائيلية في إنشاء وتأسيس مجتمعات يهودية في الضفة الغربية والجولان بتمويل كامل من قبل الحكومات الإسرائيلية.
- انظري مثلاً: <https://www.ynet.co.il/news/article/skThja&th>.
- انظري مثلاً: <https://short-link.me/Irfv>.